



محضر اتفاق مرحلي بين وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

والنقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية

بشأن إرساء منهجية الحوار القطاعي وتسوية بعض الملفات المطلوبة وبرمجة التفاوض حول باقي الملفات

ديباجة:

- تجسيدا للإرادة المشتركة لطرفي هذا الاتفاق، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة والنقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية: الجامعة الوطنية للتعليم (UMT)، النقابة الوطنية للتعليم (CDT)، الجامعة الحرة للتعليم (UGTM)، الجامعة الوطنية للتعليم (FNE)، النقابة الوطنية للتعليم (FDT)؛ لإرساء حوار قطاعي مأسس ومنتج؛ من أجل رد الاعتبار لمهنة التدريس والارتقاء بظروف اشتغال المدرسين وتعزيز كفاءاتهم المهنية وجعل المدرسة العمومية ذات جاذبية ومشتلا لكفاءات المستقبل؛
 - والتزاما من وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بتوصيات النموذج التنموي الجديد، التي نادى بإحداث نهضة حقيقية للمنظومة التربوية من خلال الاستثمار في تكوين وتحفيز المدرسين وتجديد مساهمهم الوظيفي؛ وتفعيلا للبرنامج الحكومي (2021-2026) الذي أكد على التزام الحكومة، خلال السنة الأولى من ولايتها، بفتح حوار اجتماعي مع الفرقاء الاجتماعيين، وخاصة مع النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية؛
 - وإيمانا منها بفضيلة الحوار والتشاور مع النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية، بغية إرساء شراكة بناءة معها قائمة على قواعد التفاوض المستمر خدمة لمصالح المدرسة العمومية باعتبارها أولوية وطنية؛
 - ومواصلة لأدوار النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية في الدفاع عن المدرسة العمومية والعاملين بها، وتأكيدا لرغبة الطرفين الانخراط في مجهود الإصلاح الحقيقي للمنظومة التربوية والارتقاء بأدوارها الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة؛
 - وإيمانا من الطرفين، وحرصهما على ترسيخ أسس الحوار الجاد والمثمر، وتوطين ثقافة المسؤولية القائمة على الثقة المشتركة والالتزام المتبادل بحق المتدربين في تعليم منظم و ذي جودة، وذلك في اتساق مع الدفاع عن نبل المهنة وأخلاقياتها؛ فقد عقد الطرفان سلسلة من الاجتماعات، تميزت أطوارها ومداولاتها بالجدية والمسؤولية والصراحة، حيث تقدم كل طرف بمقترحات لمعالجة الملفات المطروحة، من أجل تحسين أوضاع الأسرة التعليمية بما يساعدها على أداء رسالتها التربوية النبيلة وتجويد العملية التعليمية داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي.
- هذا، وقد أفضت جولات الحوار القطاعي إلى توافق الطرفين على هذا الاتفاق المرحلي المتضمن للالتزامات المتبادلة التالية:

1- على المدى القريب

- مأسسة الحوار القطاعي:
 - الالتزام بمأسسة وانتظامية ودورية الحوار داخل قطاع التربية الوطنية، واعتماد منهجية جديدة للتفاوض والتشاور، تركز على مبادئ الحوار والإنصات المشترك والالتزام المتبادل، بما يضمن احترام الطرفين لالتزاماتهما، ويسمح بالتداول في كافة القضايا التي تشغل بالهما، والتي من شأن معالجتها الارتقاء بأوضاع المدرسة العمومية والعاملين فيها، في انسجام مع الدفاع عن نبل المهنة والتقيد بأخلاقياتها؛
 - تحصيل الحوار القطاعي وضبط مداخله وآلياته وترصيد مكتسباته وضمان استمراريته طبقاً لمبدأ استمرارية سير المرفق العام؛
 - تعزيز مبدأ الشراكة التي تجمع بين الوزارة والنقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية في أفق بلورة ميثاق اجتماعي خاص بقطاع التربية الوطنية، يأخذ بعين الاعتبار الدور التأسيري والتفاوضي الذي تقوم به النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية؛ وتعزيز قوتها الاقتراحية ودورها في إبداء الرأي في المجالات التي تتقاطع مع وظائفها؛
 - جعل الحوار والتفاوض القناة الرئيسية لمعالجة كل القضايا الخلافية؛
 - التواصل المنتظم مع النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية وتفعيل اللجان الموضوعاتية واعتماد النصوص القانونية والمذكرات التنظيمية الجاري بها العمل كمرجع أساس لعمل هذه اللجان؛
 - التزام الوزارة بدعم النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية لتضطلع بمهمتها الاجتماعية والتربوية والنقابية.
 - تسوية الملفات المطالبية التي حصل حولها توافق بين الطرفين، وهي:
- 1- أطر الإدارة التربوية - المتصرفون التربويون -
- تعيين خريجي مسلك الإدارة التربوية، المرتبين في الدرجة الثانية (السلم 10)، أفواج 2015-2020 في الدرجة 1 (السلم 11) من إطار متصرف تربوي ابتداءً من السنة الموالية لسنة التخرج؛
 - تعيين خريجي مسلك الإدارة التربوية، أفواج 2020-2022 في الدرجة 1 (السلم 11) من إطار متصرف تربوي ابتداءً من فاتح شتنبر 2022؛
 - تعيين الناجحين في امتحان التخرج من مسلك الإدارة التربوية في الدرجة الأولى من إطار متصرف تربوي (السلم 11) مع منحهم أقدمية اعتبارية لمدة سنتين تحتسب للترقى؛
 - تعيين المزاولين المتوفرين على أقدمية أربع (4) سنوات على الأقل من ممارسة الإدارة التربوية، بناء على طلبهم، في الدرجة الموازية لدرجتهم الأصلية، وذلك ابتداءً من فاتح شتنبر 2016؛
 - حصر اجتياز مباراة ولوج مسلك الإدارة التربوية في وجه أطر هيئة التدريس دون سواهم وتفعيل مسلك تكوين أطر الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي.

2- المستشارون في التوجيه والتخطيط التربوي:

- تعيين المستشارين خريجي مركز التوجيه والتخطيط التربوي (مسلك التوجيه والتخطيط التربوي) فوج 2020-2022 في الدرجة الأولى (السلم 11) ابتداء من فاتح شتنبر 2022؛
- تعيين الناجحين في امتحان التخرج في الدرجة الأولى (السلم 11) من إطار المستشارين في التوجيه والتخطيط التربوي، مع منحهم أقدمية اعتبارية مدتها سنتين تحتسب للترقي؛
- تسريع وتيرة ترقية المستشارين في التوجيه والتخطيط التربوي، المرتبين حالياً في الدرجة الثانية (السلم 10) وذلك بمنحهم أقدمية اعتبارية مدتها أربع (4) سنوات تحتسب من أجل الترتي بالاختيار في الدرجة الأولى من نفس الإطار، وتتم الترقيات الناتجة عن منح سنوات الأقدمية المذكورة بعد استيفاء المعنيين بالأمر للشروط النظامية المطلوبة للترقي دون التقيد بنظام الحصص؛
- تدقيق ومراجعة مهام المستشارين والمفتشين في التوجيه والتخطيط التربوي، على غرار باقي الفئات ذات نفس المسار؛ وكذا المسار المهني لهذه الفئة في إطار مشروع النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية؛
- مراجعة التعويضات التكميلية للمستشارين في التوجيه والتخطيط التربوي؛
- فتح مباراة ولوج مركز التوجيه والتخطيط التربوي في وجه جميع أطر هيئة التدريس (الابتدائي، الثانوي الإعدادي، الثانوي التأهيلي، الأساتذة المبرزون للتعليم الثانوي التأهيلي).

3- أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي المكلفون بالتدريس خارج سلكهم الأصلي:

- خضوع المعنيين بالأمر الذين زاولوا المهام المذكورة لمدة أربع سنوات، مع التوفر على شهادة الإجازة، لتكوين خاص عن بعد مدته سنة واحدة؛
- تعيين الناجحين منهم في امتحان التخرج (التصديق على مجزوءات التكوين) في إطار أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي، في الدرجة الموازية لدرجتهم الأصلية؛
- احتفاظ المعنيين بالأمر بنفس الوضعية الإدارية من حيث الرتبة والأقدمية مع منحهم سنتين من الأقدمية الاعتبارية تحتسب لأجل الترتي في الدرجة؛
- تدقيق المواد والتخصصات المدرسة بسلك التعليم الثانوي التأهيلي؛
- منع تكليف أطر هيئة التدريس لمزاولة مهام التدريس أو مهاما أخرى في غير سلكهم الأصلي.

4- موظفو الوزارة الحاصلون على شهادة الدكتوراه:

- إحداث إطار أستاذ باحث ضمن مشروع النظام الأساسي لموظفي الوزارة، خصوصاً وأن القطاع في حاجة لهذه الكفاءات لممارسة مهام البحث التربوي والتكوين الأساسي والمستمر داخل المنظومة؛
- تمتيع إطار أستاذ باحث بنفس المسار المهني لأستاذ التعليم العالي مساعد.

- 5- أطر التدريس الحاصلون على شهادات عليا:
- تنظيم مباراة كتابية وشفوية سنويا في حدود المناصب المفتوحة للتباري حسب الخصاص في التخصصات المطلوبة بالتعليم الثانوي؛
 - تعيين الناجحين في المباراة في الدرجة الموالية سواء داخل السلك أو خارجه؛
 - تنظيم المباراة في نهاية سنة 2022.
- 6- المساعدون الإداريون والمساعدون التقنيون:
- إدماج المعنيين بالأمر في مشروع النظام الأساسي لموظفي الوزارة؛
 - ملاءمة مهام هذه الفئة وباقي الأطر المشتركة مع خصوصيات قطاع التربية الوطنية؛
 - فتح إمكانية إدماج المعنيين بالأمر بناء على طلبهم.
- 7- الملفات الأخرى المطروحة من طرف النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية:
- برمجة لقاءات للتداول في شأنها ابتداء من شهر فبراير 2022؛
- 8- أطر هيئة التدريس والدعم غير الخاضعين للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية:
- مواصلة الحوار من أجل ابتكار حلول جديدة وبإشراك المعنيين بالأمر، في إطار تصور شمولي يرسم مسارات مهنية محفزة لمختلف الفاعلين في المنظومة التربوية؛
 - عقد اللقاء المقبل نهاية شهر يناير 2022؛
- 2- **على المدى المتوسط:**
- 1.2. إعداد مشروع النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية في أفق نهاية شهر يوليوز 2022، وفق الغايات والمبادئ التالية:
- **الغايات:**
 - إعادة وضع المدرسة العمومية في صلب المشروع المجتمعي؛
 - تعزيز الثقة في المدرسة العمومية والمؤسسات التربوية وهيئاتها؛
 - جعل مهنة التدريس أكثر جاذبية واستقطابا للكفاءات؛
 - رد الاعتبار لهيأة التدريس ولكل العاملين بالقطاع.
 - **المبادئ:**
 - الشمولية والاستحقاق وتكافؤ الفرص (يشمل جميع فئات موظفي المنظومة التربوية، ويتضمن مختلف الوضعيات والمسارات المهنية)؛
 - توحيد السيرورة المهنية لكل الأطر، وخلق المنافذ والجسور بين مختلف الأطر والهيئات؛
 - إرساء هندسة تربوية متكاملة ومتجانسة ومحفزة.
- عقد اللقاء الأول نهاية شهر يناير 2022.

2.2. العمل على صياغة مشروع ميثاق اجتماعي خاص بقطاع التربية الوطنية، يستمد مقوماته من الميثاق الاجتماعي المركزي، بما يتناسب مع خصوصية مهنة التعليم ويحقق السلم الاجتماعي داخل القطاع.

ثانيا: بالنسبة للنقابات التعليمية

- الانخراط في الحوار المنتج والإيمان بفعاليتها كنهج حضاري لحلّ المشاكل ومعالجة القضايا التي تهم نساء ورجال التعليم؛
- الانخراط في مشروع إصلاح منظومة التربية والتكوين بما يخدم التعليم العمومي؛
- ضبط مكونات الملفات المطلوبة ومستويات طرح كل منها (مركزي، قطاعي، جهوي وإقليمي)؛
- التعبئة الإيجابية والتواصل البناء مع الشغيلة التعليمية بخصوص مسار الحوار المفتوح مع الوزارة، وإخبارها بمختلف تطوراتها ومستجداته.

ثالثا: مقتضيات مختلفة

- التزام الطرفين بواجب التحفظ تجاه مداولات اللجان الموضوعاتية، إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي؛
- يتم تفعيل مقتضيات المذكرة الوزارية رقم 17 x 103 بتاريخ 4 أكتوبر 2017 في شأن العلاقة بين مصالح الوزارة والنقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية، مركزيا وجهويا وإقليميا؛
- يتمّ تتبع تنفيذ مقتضيات هذا الاتفاق من قبل الطرفين مباشرة بعد التوقيع عليه؛
- يُعرض كل خلاف حول تفسير مقتضيات هذا الاتفاق أو الإخلال ببندوه على لجنة التحكيم المنصوص عليها في المذكرة الوزارية رقم 17 x 103 بتاريخ 4 أكتوبر 2017 في شأن العلاقة بين مصالح الوزارة والنقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية.
- وإذ يشيد الطرفان بدينامية الحوار القطاعي المفتوح منذ 15 أكتوبر 2021، فإنهما يتعهدان بمواصلة العمل المشترك الجاد من أجل تعزيز مكتسبات أسرة قطاع التربية الوطنية وتحقيق مطالبها وتوفير الشروط المادية والمعنوية لنهضة تربية حقيقية.

وحرر بالرباط بتاريخ 18 يناير 2022.

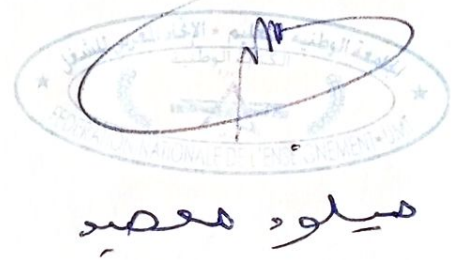
وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي
والرياضة
شكيب التومي

النقابة الوطنية للتعليم (CDT)



الجامعة الوطنية للتعليم (UMT)



الجامعة الوطنية للتعليم (FNE)



الجامعة الحرة للتعليم (UGTM)



إمضاء: يوسف علاكوش
الكاتب العام للجامعة الحرة للتعليم

الصادة الرغومي

النقابة الوطنية للتعليم (FDT)

